مجلة أبعاد مجلد 08 (عدد 1خ) – 31 جويلية 2021
ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

السلطة السياسية في الفكر الشرقي القديم

The concept of political power in the ancient oriental thought

إلياس لهري[1*]، ليلى بوسيف[2]
ilyeslahri@yahoo.com boussiflaila@yahoo.com
[1] كلية الاجتماعية، جامعة محمد بن أحمد وهران2 – الجزائر
مخبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر– جامعة محمد بن أحمد وهران2
[2] كلية الاجتماعية، جامعة محمد بن أحمد وهران2 – الجزائر

****

تاريخ الإرسال: 2021/04/22 | تاريخ القبول: 2021/05/21 | تاريخ النشر: 2021/07/31

ملخص:

يعتبر مفهوم السلطة من أهم المفاهيم السياسية التي أثارت الفكر الفلسفي من أقدم العصور إلى اليوم، وذلك يعود إلى ارتباط مشكلة السلطة بمختلف المشكلات السياسية والاجتماعية، فالبحث في السلطة يعني البحث في مصادرها، وشرعيتها، وطبيعتها، وكذلك النظام السياسي الذي ينبغي إن تمارس من خلاله هذه السلطة.

قد يبدو في البداية أن مفهوم السلطة يرتبط بمفهوم الدولة الحديثة، ولكن من حيث الممارسة فقد ساير التفكير الإنساني عبر العصور، بداية من أقدم الحضارات في الشرق وصولا إلى العصر الحالي، وللبحث في هذا الموضوع وجب الحفر في تاريخ الحضارات الشرقية القديمة وما قدمته من مشاريع سياسية، يمكن أن نستخلص منها مفهوم السلطة قبل مرحلة التنظير اليوناني وظهور ما يسمى علم السياسة.

الكلمات المفتاحية: السلطة؛ السياسة؛ الدولة؛ القانون؛ القوة.

Abstract:

The concept of authority is one of the most important political concepts that raised philosophical thought from ancient times until today. This is due to the association of the problem of authority with various political and social problems. The search for power means searching the sources, legitimacy and nature of the problem. Authority, It may seem at first that the concept of Authority is linked to the concept of the modern state, but in practice,

* المؤلف المرسل: ilyeslahri@yahoo.com

human thinking has gone down through the ages, beginning with the oldest civilizations in the East to the present age, and to study in this subject must be engraved in the history of ancient Eastern civilizations and their political projects , We can draw from them the concept of authority before the stage of Greek theorization and the emergence of so-called political science.

Keywords: authority; state; politics; law; power.

مقدمة:

أثار موضوع التجمع الإنساني تساؤل وتأمل الفلاسفة عبر العصور، من حيث أسباب نزوع الإنسان إلى التجمع، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن الفكر الفلسفي السياسي بحث عن إيجاد سبل استمرار واستقرار التجمع الإنساني، وكذا كيفية تحقيق الوحدة الاجتماعية وهذا يظهر جليا من خلال الاهتمام بالبحث في مواضيع الفلسفة السياسية عبر العصور.

فالسياسة كمفهوم ظهر في الفلسفة اليونانية باعتبار أن أهم القضايا السياسية طرحت في هذه المرحلة من الحضارة الإنسانية، بداية من سقراط الذي قال عنه "شيشرون": "إنه أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض"، أي أنه اهتم بمشكلات الإنسان بدلا من مشكلات الطبيعة وأصل الكون التي كانت طاغية على مجالات البحث الفلسفي قبله، فيما عُرف بفلسفة الطبيعيين الأوائل، بذلك ظهرت عدة مفاهيم سياسية وعُرضت على البحث والتنظير من قبيل مفهوم الطغيان، الديمقراطية، الأوليغارشية، السلطة وغير ذلك.

وتعتبر السلطة من أهم المواضيع والمفاهيم التي بحث فيها الفلاسفة اليونان، باعتبار أن هذا المفهوم تتمحور حوله عديد من المصطلحات التي تحمل هي الأخرى ثقلا معرفيا ودلاليا فوق ما يحمله مفهوم السلطة نفسه، إضافة إلى ذلك أن مفهوم السلطة يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الدولة أو المدينة أو أي شكل من أشكال التجمعات الإنسانية، إذن فمفهوم السلطة هو مفهوم متشعب ولذلك وجب علينا أن نحدده بدقة من جانبه اللغوي والاصطلاحي.

1. تحديد مفهوم السلطة:

1.1 مفهوم السلطة في اللغة:

كلمة "سلطة" بالفرنسية Autorité وبالإنجليزية Autority تعني: "القدرة والقوة على الشيء، والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره، ولها عدة معانٍ منها النفسية، الشرعية الدينية... وجمع سلطة سلطات، وهي الأجهزة التي تمارس السلطة، كالسلطة السياسية، والتربوية والدينية، والقضائية وغيرها"[1]

وقد جاء معنى السلطة في المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة لعبد المنعم ألحفني: "هي التسلط والتحكم، وقد تكون السلطة سياسية أو أدبية أو علمية أو دينية، وقد تكون سلطة شرعية أو غير شرعية (...) وقد تكون السلطة عفوية بتأثير عوامل جاذبة في شخصية صاحبها (...)، كسلطة النبي صل الله عليه وسلم"[2]

وقد ورد مصطلح السلطة في لسان العرب: "أنها من سَلَطَ، والسلاط والقهر وقد سلط الله فتسلط عليهم، والأمم سُلطة بالضم، والسُلط والتسليط طويل اللسان، والأنثى سليطة وسلطانة"[3].

وقد يحمل مصطلح السلطة معانٍ أخرى غير مرتبطة بمعاني القوة والقهر، فالسلطان قد يعني: "الحجة والبرهان ولا يُجمع، لأن مجراه المصدر واشتقاق السلطة من السليط، قال والسليط ما يُضاء به، ومن هنا قيل للزيت سليط، والسلطان أيضا الحجة، لذلك قِيل للأمراء سلاطين لأنهم الذين تُقام بهم الحجة والحقوق"[4]

من خلال ما سبق ذكره من التعريفات اللغوية يتبين لنا أن تحديد مفهوم السلطة يتعدد بتعدد معاني التسلط والسلطة والسلطان، فهي قد تعني القوة والقهر والسيطرة سواء كان ذلك مشروعا أو غير مشروع، ومن أجل الفصل بدقة في مفهوم السلطة كان لزاما علينا أن لا نكتفي بالمعنى اللغوي بل يجب أن ننظر إلى المعنى الاصطلاحي لها.

2.1 مفهوم السلطة اصطلاحًا:

إذا تحدثنا عن السلطة فإننا نتحدث عنها من جانبها السياسي الذي يعد أهم مجال

---

[1] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، لبنان، ط1، 1986، ص112

[2] عبد المنعم ألحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، ط1، ص415.

[3] ابن منظور، لسان العرب مج7، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دس، ص230.

[4] المرجع نفسه، ص 231.

يستعمل فيه هذا المصطلح، باعتبار أن التنظير له كان مرافقا لمفهوم السياسة، فتعرف السلطة في الغالب على أنها: "عبارة عن مؤسسات وأنظمة وأجهزة يخضع المواطنين والرعايا لقوانينها، داخل حدود دولة ما لذلك فالسلطة تشكل نظاما من الهيمنة التي تمارسها فئة ما على فئة أخرى متخذة بذلك صورا متعددة منها صورة العنف تارة والسيطرة، والتشريعات تارة أخرى"[1]، أي أن السلطة تحمل معنى مرادف للقوة والغلبة والسيطرة على كل من يكون تابعا لهذه المنظومة "الدولة" وقد تعني الاستبداد حين يكون صاحب السلطة يستعملها للاعتداء لا للحفاظ على الحقوق والواجبات أمام القانون.

وتتدرج مستويات السلطة بشكل هرمي بداية من الدولة وصولا إلى الأسرة، مرورا بكل المؤسسات السلطوية التابعة للدولة "وترتبط السلطة بالقوة الشرعية لأنها أساس وجودها وطبعها التنظيم وفرض إرادتها على الجميع حتى تضمن بقائها والمحافظة على المجتمع أما إذا ارتبطت بقوة غير شرعية فإنها تتحول إلى طغيان"[2].

2. مفهوم السلطة في الحضارة الفرعونية:

بالرغم من أنه لا توجد نظرية فلسفية في السياسة في الحضارات الشرقية القديمة . هذا ما يُشاع في الوسط الفلسفي وعند غالبية دارسي الفلسفة . إلا انه يمكننا اكتشاف الممارسة السياسية للسلطة من خلال ما تقوم به المصالح التابعة (للدولة) الشرقية القديمة، ويرجع سبب الحكم على الحضارات الشرقية القديمة بأنها لم تؤسس لنظريات فلسفية في السياسة إلى ارتباط السياسة بالدين في هذه الحضارات، فلم يعد بإمكاننا التمييز بين التشريع السياسي والتشريع الديني لذلك فنحن نجد ممارسات للسياسة ولا نجد أي نظرية سياسية بما يحمله هذا المصطلح من معنى وهذا ما جعلنا نبحث عن ممارسة السلطة السياسية في هذه الحضارات وما يتعلق بها من خصائص

أما في "مصر القديمة كان يحكمها ملوك آلهة وأبناء آلهة وأنهم كانوا يحكمون بمقتضى هذه السلطة الإلهية التي خولوها لأنفسهم واقتنع بها الرعايا وآمنوا بها"[3]، أي أن السلطة التي كانت سائدة في الدولة الفرعونية، وما تعلق بها من أساطير تربط بين

[1] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص670

[2] أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر خليل أحمد خليل، إشراف: أحمد عويدات، منشورات عويدات، لبنان، ط1 2001، ص122.

[3] مصطفى حسن النشار، مدخل إلى الفلسفة السياسية والاجتماعية، دار المسيرة للنشر، الأردن، ط1، 2012، ص27

الجنس البشري "فرعون" والآلهة،فهي سلطة ذات طابع ديني، ولعل سر خضوع العامة لهذه السلطة بصفة مطلقة يكمن في توحد الوازع الديني الذي يقر بضرورة الايمان بهذه السلطة الإلهية والخضوع لها كضرورة عقدية.

قبل الحديث عن مفهوم السلطة وما يتعلق به من فكر سياسي في مصر القديمة، كان لزاما علينا أن نحاول أن نعرج على الظروف الطبيعية ومدى تأثير الموقع الجغرافي تحديد الملامح الكبرى للحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري، "حيث خضعت مصر القديمة على الدوام لتأثير المكونات الأساسية الثلاث لبيئتها الطبيعية ممثلة بالنهر والبحر والصحراء"[1] إذ أن هذه المكونات الطبيعية الجغرافية لمصر ساهمت في إيجاد أرضية تسمح ببناء نمط سياسي وسلطوي محدد، بحيث أن نهر النيل يشكل الملجأ الوحيد تقريبا للمجتمع المصري من الناحية الاقتصادية، بما يلعبه من دور في الإنتاج ألفلاحي بحيث كان المصدر الوحيد لمختلف السلع والثمرات لخصوبة ارض ضفتيه،"فالنيل في حياة مصر مستلزم اقتصادي ومركز توحيدي ساهم في خلق حياة مجتمعية واحدة، بعقائد وقيم ومصالح واحدة، ولابد لوجود موحد كهذا من سلطة سياسية تحكمه"[2] هذه السلطة كان لزاما عليها ان تكون موافقة ومناسبة لهذه الوحدة الاجتماعية والاقتصادية وحتى الروحية، باعتبار ان النيل تحيط به نوع من المعتقدات الدينية، والقيم الروحية التي لا يختلف فيها الشعب المصري القديم، لذلك نجد أن السلطة السياسية في مصر القديمة ذات طابع مركزي مطلق.

فالهدوء السياسي، والأمن الاجتماعي الذين سادا في المجتمع المصري القديم يعود إلى عدة أسباب منها وحدة المعتقد، والوحدة الجغرافية التي فرضت وجود سلطة واحدة مركزية تسيطر على كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، "فموقع مصر الجغرافي المحاط بالبحر شمالا وشرقا، وبالصحراء جنوبا وغربا، وأضفى طابع الوحدة على حياة مصر وفكرها وعقائدها، وسلطتها التي اتخذت بدورها طابع الحكم المركزي المطلق"[3]

[1] عامر حسن فياض، علي عباس مراد، موسوعة الفكر السياسي، ج1، الفكر السياسي القديم، دار الجنان، عمان، ط1،2015، ص43

[2] المرجع نفسه، ص 44

[3] المرجع نفسه، ص 43.

فلا يمكننا أن نتصور أن هذه المساحة الجغرافية الشاسعة أن تتمتع بكل ذلك الهدوء السياسي دون ما وجود نظام سلطوي موحد، يفرض سيطرته للمحافظة تارة على الوحدة الموجودة مسبقا، أو لتوحيد الشعب المصري على وازع آخر يمكن أن يكون سياسي، فقد أصبح طابع السلطة الواحدة مقترنة بكل مراحل التاريخ المصري "وأي حديث عن البعد السياسي للحضارة المصرية ليس إلا حديث عن السلطة السياسية المركزية الواحدة، أدارت شؤونه، وحكمت سكانه، خاصة بعد أن نجح (مينا) منذ حوالي ستة ألاف سنة قبل الميلاد في توحيد الوجهين الإقليمي والقبلي الصحراوي والبحري في دولة مركزية واحدة تحت حكم سلطة سياسية واحدة."[1]

أما مكونات السلطة الفرعونية وأجهزتها وترتيبها كانت بشكل هرمي "فالسلطة الحكومية في مصر كانت تتكون من الملك والوزير وموظفي البلاط، والإدارات المحلية، والحكم الذاتي في الريف، وهذا التدرج في السلطة التنفيذية كان قائما على أساس مركزية القرار ولا مركزية التنفيذ"[2]، أي أن ثمة فصل عملي بين السلطة التشريعية المتمثلة في شخص فرعون، والسلطة التنفيذية التي تمثلها الإدارات المحلية وموظفي البلاط، ولا يعود السبب في هذا الفصل بين السلطتين سياسيا بقدر ما هو سبب ديني بحيث أن الملك فرعون هو من جنس الهي لا يليق بمقامه النزول من التشريع إلى التنفيذ.

فأعلى سلطة هي سلطة الفرعون المحاطة بنوع من القداسة، فمن مهامه "التنظيم العام لأمور الدولة وانجاز المشروعات العامة، والهيمنة على شؤون العلاقات الخارجية (...)، كعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية التي تعد حقا من حقول الملك، وكذلك كان عليه أن يُعين كبار الموظفين خاصة الوزير"[3].

فالملك أو فرعون يسيطر على كل المسؤوليات والمناصب الحساسة في الدولة ويتخذ جميع القرارات المصيرية سواء داخليا في بناء هياكل حكومته من وزراء وحاشية، أو الإشراف على علاقات الدولة خارجيا مع الدول المجاورة، وتظهر سلطته جليا حين نجده هو المشرف الأول والمباشر على الجيش الذي يعتبر حامي سلطة الملك وقوته التي يفرض

[1] ت. ج. جيميز، الحياة أيام الفراعنة، ت احمد زهير أمين، ومحمد ماهر طه، الهيئة المصرية للكتب، مصر، دط، 1997، ص40.
[2] مصطفى حسن النشار، مدخل إلى الفلسفة السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 27.
[3] المرجع نفسه، ص 28.

بها سلطته "فهو القائد الأعلى للجيش، واليه تنسب انتصاراته لأنه في معظم الأحوال كان يقود جيشه بنفسه فهكذا فعل تحتمس الثالث ورمسيس الثاني"[1] وتلي سلطة فرعون الحاكم سلطة الوزير التي تكون تابعة لسلطته، لأنه هو من يقوم بتعيينه ويقوم بفصله في أي لحظة، ومهمة الوزير تتلخص في تنفيذ كل أوامر السلطة الأولى ما عدا تلك الشؤون الدينية "إذ تشير وثيقة تاريخية ترجع إلى عهد الأسرة الثانية عشر دونت على جدار معبد الوزير (رخميرع) إلى واجبات الوزير ومهامه وهي:

- تنظيم شؤون الإدارة العامة
- تعيين أربعة مقررين ومفتشين لموافاة الوزير ثلاث مرات في السنة بأحوال المقاطعات الواقعة ضمن اختصاصات كل منهم مع تقديم الوثائق والتفتيش على القائمين بمراجعات الحسابات وضبطها
- تسليم التقارير الواردة من مفتشي الأقاليم وكذلك قوائم الإحصاءات التي في حوزتهم
- النظر في الشؤون الخاصة بالمحصول التالي، وقطع الأشجار وتنظيم تحصيل المتأخرات من الضرائب، والنظر في مظالم الحكام المحليين، وحوادث السطو والسرقة في الأقاليم والمنازعات المختلفة
- الإنابة عن الملك في إذاعة الرسائل إلى شتى المقاطعات وإرسال البلاغات والأوامر الملكية إلى الجهات المختلفة، والإشراف على رجال الحرس الملكي وعلى تنظيم البعثات الملكية
- ترقية القضاة وتعيين حراس المحكمة، كما كان من واجبه تنظيم الملاحة في النيل
- الإشراف على سير السفن والبضائع ومراجعة أعمال مرشدي السفن وموجهها "[2]

كل هذه المهام يقوم بها الوزير لكن تحت سلطة الملك فرعون، الذي يمثل سلطة عليا كما اشرنا، انه هو من يقوم بتعيين الوزير وهو من يقوم بعزله حين يرى ذلك.

3. مفهوم السلطة في فكر كونفوشيوس:

عاش كونفوشيوس في عصر اتسم بالتفكك السياسي والاجتماعي والانحلال الأخلاقي في الصين، وهذا ما جعله يحاول في فكره إصلاح هذه الأوضاع التي كانت تسود المجتمع

[2] مصطفى حسن النشار، مدخل إلى الفلسفة السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 28

الصيني، وبالتالي فإن كونفوشيوس لم يكن رجلا سياسيا بقدر ما كان مصلحا اجتماعيا وأخلاقيا، فقد عرف الشقاء وحياة البؤس من نعومة أظافره بسبب سوء السلطة الحاكمة آنذاك، وهذا ما جعله يحاول أن "يقدم فلسفة إنسانية تدور حول البشر ومجتمعهم أكثر من تركيزه واهتمامه بفهم الطبيعة ومعرفة أسرارها"[1] أي أن كونفوشيوس كانت فلسفته واقعية اجتماعية تسعى إلى تغيير الوضع السائد، وتجاوز ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع الصيني، معتمدا في ذلك على إصلاح الجانب الأخلاقي الذي يعتقد انه هو السبيل الوحيد لإصلاح جميع مجالات الحياة الصينية في زمانه، "فقد ولد كونفوشيوس عام 551 ق م في مملكة (لو) والتي تعرف ألآن بولاية (شانج تونج)، ويقال بأن كانت له شفتا ثور وفم أشبه بالبحر، وكانت له جبهة ضخمة، وكان يمارس أنواع مختلفة من الرياضة"[2] هذه المواصفات التي تبدو أنها غير معقولة التي نسبت إلى كونفوشيوس تعود لما أحيط بشخصيته من أساطير صينية، تقدس هذا الرجل وتصفه بصفات لا تتوفر في بقية البشر، أما من جانبه الأخلاقي فقد قيل انه كان رزينا ومثالا لرفعة النفس وسمو الأخلاق، "إذ كان يستنكر دسائس الساسة، ومؤامرات رجال الدولة، رغم انه تقلد عدة وظائف هامة وهو في العشرين من عمره، مثل كبير القضاة، ووكيل وزراء الأشغال العامة، وانتهى به المطاف أن أصبح وزيرا للعدل، لكنه فشل أن يؤثر عن طريقها في تغيير أحوال الناس وتطبيق آراءه"[3]كونفوشيوس إذن كان سقراط زمانه، الثائر على قومه وعلى أوضاعهم الأخلاقية والاجتماعية، والمنتقد لنظام الحكم الذي كان وراء الانحلال الأخلاقي للمجتمع الصيني، الذي زرع فيه بذور الفساد والفقر.

فكونفوشيوس هو مفكر إنساني بأتم ما تحمله الإنسانية من معنى، إذ حاول نشر القيم الإنسانية السامية التي كان يؤمن بها، كالعدالة والمساواة " إذ لم تكن لديه نزعة التمييز العنصري، ويبدو ذلك واضحا في قبوله لتلاميذ من أحط الطبقات، يقول في مجال التربية يجب أن لا تكون هناك تفرقة طبقية"[4]

وقد ترك كونفوشيوس أعمالا تعتبر مرجع كل من ينتمي إلى الكونفوشيوسية إلى

[1] جون كور، الفكر الشرقي القديم، ت كامل يوسف حسن، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، 1996، ص 201.
[2] حربي عباس عطيتو محمد، اتجاهات التفكير الفلسفي في حضارات الشرق القديم، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2014، ص 201.
[3]، مرجع نفسه، ص 202.
[4] عبد الحميد سليم، الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماوتسيتونج، الهيئة المصرية العامة للنشر، 1981، ص 47.

اليوم في الصين، وتعرف باسم "الكلاسيكيات التسع التي تنقسم إلى قسمين: القسم الأول هو مجموعة الشروح والتعليقات على الكتب المقدسة، وقد كتبها بخطه، وضمنها الكثير من معارفه العامة وآرائه الشخصية في الدين والفلسفة النظرية والعملية"[1]، وينقسم هذا الجزء من مؤلفاته إلى خمسة أجزاء تسمى خماسيات تشنج وهي:

"1/ لي تشي أو كي: وهو خاص بالشعائر والعلاقات الاجتماعية

2/ أي تشنج: وهو كتاب خاص بالطبيعة وشروح لكتاب التغيرات للفيلسوف الصيني "ونر انج"

3/ شي تشنج: أو كتاب القصائد والأغاني، وهو كتاب تهذيبي.

4/ تشون تشيو: وهو كتاب التاريخ يعرض فيه أخلاق الملوك الأولين وسيرتهم,

5/ شو تشنج: وهو كتاب تاريخي أيضا يتناول فيه تاريخ ولاية " لو" والإمبراطورية الصينية"[2]

نلاحظ أن كونفوشيوس من خلال هذا الجزء من مؤلفاته او ما يعرف بخماسيات تشنج هو ليس رجل سياسة، او رجل تاريخ بل يجمع كل ذلك في شخصيته، فهو بحق يستحق أن يستمر فكره من بعده، أو يتخذ منه الشعب الصيني مرجعية اجتماعية وأخلاقية إلى حد اليوم، أما الجزء الثاني من مؤلفاته فقد وجه فيه انتقادات لمن سبقوه ولمن عاصروه من (الفلاسفة) وهذه المؤلفات هي:

"1/ كتاب التعاليم الكبرى أو المقتطفات الأدبية.

2/ كتاب تاه سوه: أو العلم العظيم وهو خاص بالعقيدة الكونفوشيوسية.

3/ تشونجيونج: أو مبدأ القصد الثابت وهو في الحقيقة من تأليف حفيده، وهو عبارة عن مجموعة نصوص لبعض حكماء الصين خاصة كونفوشيوس.

4/ مجموعة كتب مونشيوس الذي هو تلميذ كونفوشيوس وفيها أفكار أستاذه"[3]

إن أي حديث عن الحضارة الصينية يجرنا إلى الحديث عن الكونفوشيوسية، التي تعد أهم مدرسة فكرية في الصين القديمة، تلخص كل الجوانب الحضارية للصين من سياسة وفكر ديني واجتماعي، لأن " الكونفوشيوسية ليست مجرد معتقد فلسفي، أو

[1] حربي عباس عطيتو محمود، اتجاهات التفكير الفلسفي في حضارات الشرق القديم، مرجع سابق، ص 202.
[2] حربي عباس عطيتو محمود، اتجاهات التفكير الفلسفي في حضارات الشرق القديم، المرجع السابق، ص 203.
[3] المرجع نفسه، ص 204.

منظور سلوكي قيمي، بل هي المكون الأهم في روح المجتمع الصيني وأسلوب تفكيره ومنهج سلوكه، حيث كانت مصنفات رواد هذه المدرسة وأعلامها هي التراث الفكري والأخلاقي ألقيمي، والسياسي للشعب الصيني طوال الألفين وخمسمائة عام الماضية"[1]

وقد اعتقد كونفوشيوس انه قد فشل في تطبيق أفكاره على المجتمع الصيني، وإصلاح أخلاقه وسياسة حكمه، إلا انه في القرن الثاني قبل الميلاد أعلنت الهيئة الحاكمة اعتماد الكونفوشيوسية عقيدة رسمية للصين، وكمصدر أساسي لكل رجال السياسة وأصحاب السلطة الحاكمة، بل امتد فكر كونفوشيوس الى خارج حدود الصين ليستقطب الكثير من المعجبين بأفكاره، وهذا ما يجعلنا أكثر يقينا في حكمنا على فكره بأنه فكر إنساني.

هذا الفكر في جانبه السياسي يعتمد نظرية يطلق عليها "نظرية تقويم الأسماء" هذه النظرية التي باشر في تطبيقها بعدما فشل في إصلاح السلطة القائمة على الظلم، والانقسام، إذ يعتقد كونفوشيوس ان "مسميات الأشياء لم تعد تتطابق مع حقيقتها ولا مع أدوارها الفعلية، ووظائفها الواقعية" [2] أي ان في المجتمع الصيني اسم الملك لا ينطبق على الرجل الفذ الصالح للحكم، واسم الوزير كذلك، فهو ثائر على الوضع السائد، إذ أن القوة أصبحت تلعب دورا هاما في تحديد المناصب، وهي معيار السلطة، مما جعل الرجال في غير مناصبهم وأدى ذلك الفوضى خاصة في المناصب السياسية الهامة.

أما النظرية الكونفوشيوسية الثانية هي نظرية السعادة التي يتحدث فيها عن السياسة والأخلاق، والعلاقات الاجتماعية كما يجب أن تكون، حيث ربط السعادة بالسياسة، باعتبار أن الغرض الأول للاجتماع الإنساني هو تحقيق اكبر قدر من السعادة، وهذا لن يتأتى إلا باختيار الرجل المناسب في السلطة، "فيعتق ان المواطن المستنير هو ركن الدولة المتين وأساسها الراسخ وهو ما يمهد لظهور قيادة مرغوبة من الشعب، وموضع رضاه وقبوله العام، قيادة تقوم على القبول والترغيب لا الإرغام والترهيب"[3] وهنا تظهر جليا لنا نظريته في السلطة التي يقر بها، وهي أن السلطة السياسية تتأسس من الشعب، أي إن الشعب مصدر كل سلطة، وان هذه الأخيرة لا

[1] مصطفى النشار، المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية، دار قباء للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1997، ص 85.
[2] عامر حسن فياض، علي عباس مراد، موسوعة الفكر السياسي القديم، ج1، الفكر السياسي القديم، مرجع سابق، ص 223.
[3] حربي عباس عطيتو محمد، اتجاهات التفكير الفلسفي في حضارات الشرق القديم، مرجع سابق، ص 223,

تكون شرعية إلا إذا كان مصدرها الشعب، كما يقدم لنا مفهوما للسلطة، أنها أخلاقية بالدرجة الأولى فهي لا تعني الإرغام والترهيب، بل تعني الخضوع للحق باستعمال الوسائل الأخلاقية، فالسلطة عنده ليست مرادفة للاضطهاد والعنف والتسلط، لذلك يقول كونفوشيوس: "إذا ما حاول حاكم قيادة الشعب بالاستعانة بالسلطة المطلقة وإيقاع شتى العقوبات للإقرار الأمن والنظام، فيشهد الشعب تحاشي العقوبات غير عابئين باحترام السلطان، واحترام إرادته، ولكن إن استعان الحاكم لقيادتهم بالفضيلة وارتكن إلى العادات الصالحة التي يوقرها الشعب وتنزل بينه منزلة التقديس فها هنا يرتبط الناس برباط معنوي متين لتقويم أنفسهم وإصلاح حالهم"[1] أي أن السلطة لا تكون وسيلة ردع ولا تفرض نفسها على الرعية بالعنف بل بالأخلاق، فالسلطة بالنسبة لكونفوشيوس هي في حد ذلتها قيمة أخلاقية يجب الخضوع إليها بحكم الواجب الأخلاقي، وهنا يظهر لنا جليا أن كونفوشيوس يربط بين السياسة والأخلاق ربطا وثيقا باعتبار أن السلطة هي التي تجمع بينهما، فهي من حيث التطبيق سياسة، ومن حيث النظر هي قيمة أخلاقية عليا، ولعل ما دعي كونفوشيوس إلى هذا الربط المباشر بين السياسة والأخلاق هو الوضع الذي عاشته الصين اجتماعيا وأخلاقيا في زمنه.

كما ذكرنا سابقا أن السلطة التي يدعو إليها كونفوشيوس هي سلطة أبوية لا سلطة رئيس ومرؤوس، فطاعة الأب لا تكون بالترهيب إنما بالاحترام والمحافظة على العلاقة بين الابن والأب، لذلك يعتقد كونفوشيوس أن السلطة تبدأ من الأسرة وطريقها "فالأسرة هي المكان الأول للتجربة الأخلاقية إذ يقول عندما تسود الألفة بين الزوجة والأولاد والزوج، فما أشبه المنزل بربابة وعود تآلفت أنغامها، وعندما يعيش الإخوة في تآلف وسلام فحين إذن يضلون إلى الأبد في وحدة وانسجام"[2] أي أن السلطة الأسرية لا يجب النظر إليها بأنها نوع من الاستعباد، بل هي نوع من الاحترام المتبادل بين صاحب السلطة ومن هو خاضع لها، وغايتها تحقيق السعادة للجميع، وليس لبعض على حساب البعض، حيث يقول: "عامل أفراد أسرتك معاملة فاضلة تستطيع بعد ذلك أن تعلم وتقود امة بأكملها"[3]

[1] حربي عباس عطيتو محمد، اتجاهات التفكير الفلسفي في حضارات الشرق القديم، المرجع السابق، ص 224.
[2] حسن شحاتة سعفان، كونفوشيوس، مكتبة النهضة العربية، مصر، ط1، دس، ص 216.
[3] المرجع نفسه، ص 217.

بالتالي فمصدر السلطة وغايتها الأولى هي تحقيق الفضيلة، ولا تتحقق السلطة دون أن تكون الفضيلة هدفها الأول والأخير، وحين تكبر دائرة السلطة الأسرية تتحقق السلطة الجماعية (الدولة) المبنية على نفس ما تنبني عليه الأسرة.

استنادا على ما سبق يعتقد كونفوشيوس أن السلطة السياسية تستمد شرعيتها من الشعب "فالشعب مصدر السلطات وخاصة السلطة السياسية رغم إيمانه بنظرية الحق الإلهي للملك، بيد انه لم يوافق على السلطة الملكية المطلقة التي سادت المجتمع الصيني في العصور الغابرة، وجعلها مرهونة بقضاء الشعب"[1]

فنجد أن كونفوشيوس في فكره اللاهوتي يعتبر أن الله مصدر كل سلطة باعتباره مسير الكون الأول، إلا انه في فكره السياسي يرفض الحكم باسم الإله، أو التحجج به من اجل اطلاقية الحكم، أو ملكية البلاد والعباد، لذلك نجده في موضوع الملكية ضد الملكية الفردية للأراضي ومصادر العيش، بل يدعو إلى الاشتراكية من اجل الحد من الظلم الذي يمارسه الحكام "فدعا إلى توزيع الثروة في أوسع نطاق ممكن، والعناية بالعجزة والمسنين والأرامل، وناشد الملوك بالحد من مظاهر البذخ والترف،"[2]، فهو يعتبر أن الملكية الفردية هي التي جعلت الملوك يتحولون إلى طواغيت، ويمارسون الفساد على الرعية.

خاتمة:

يمكننا القول في الأخير أن الفكر السياسي في الحضارات الشرقية القديمة عموما يشترك في طابع واحد خاصة فيما يتعلق بسياسة الحكم الذي يستند على سلطة أبوية، فالسلطة في هذه الحضارات من حيث مبدأها هي سلطة أبوية أخلاقية، ثم بعد اتساع رقعة التجمع البشري وانتقاله إلى ما يمكن تسميته بالدولة أصبحت السلطة سياسية لكنها تحمل طابع أبوي أخلاقي، لان هذه الشعوب كانت تعتمد على الزراعة في الأساس هذا ما جعلنا نقول أنها كانت تمارس السلطة الأبوية الأخلاقية، وقد تبلغ إلى أقصى من ذلك لتحمل نوع من القداسة، فهي لا تعتمد في فرض نفسها على قوة مادية بقدر ما كانت تعتمد على الإخضاع العائلي والأخلاقي.

[1] المقتطفات الأدبية لكونفوشيوس، نقلا عن، حربي عباس عطيتو محمد، اتجاهات التفكير الفلسفي في حضارات الشرق القديم مرجع سابق، ص 217

[2] المقتطفات الأدبية لكونفوشيوس، المرجع نفسه، ص 219.

لذلك نجد أن الشعوب الشرقية القديمة لم تكن تتصور وجود صورة أخرى للتنظيم السياسي غير صورة الملكية المطلقة، التي تمارس فيها السلطة باسم الآلهة، أما ما يسمى الحرية لم تخطر لهم على بال، فكانت فكرتهم عن الحرية مقصورة على عدم الخضوع لسيادة جنس أو ديانة مغايرة لديانتهم أو جنسهم ويعود سر اعتماد الحضارات الشرقية عموما على هذا الطابع السلطوي إلى كون انه الأسلوب الوحيد القادر على المحافظة على الهدوء الاجتماعي، والاستقرار السياسي لما يحمله المقدس من هيبة تمنع أي محاولة لتفكيك الوحدة التي تكون بغطاء ديني، بحيث أن كل الشرائع السياسية القديمة في الشرق هي شرائع دينية باعتبار أن السياسة كانت جزء من الدين، فقد كانت شريعة الديانة البراهمية في الهند مثلا تنظم قواعد سلوك الأفراد في حياتهم اليومية في اخص شؤونهم من تنظيف الأسنان إلى تنظيم الجنائز وشعائر دفن الموتى أي أن الدين يتدخل في كل مجالات الحياة العامة والفردية للشعب، ولذلك تم استغلال هذا المكسب الديني سياسيا لتكون السلطة السياسة مطلقة ومركزية، وأي خروج عن السلطة هي محاولة للخروج من الدين وإرادة الآلهة، وهذا النمط من الحكم استمر إلى غاية قرون قريبة في أوروبا مثلا استمر نظام حكم الكنيسة منذ وجود الإمبراطورية الرومانية إلى غاية ظهور عصر التنوير الذي فصل بشكل نهائي بين السلطتين السياسية والدينية.

كما أننا نكاد لا نجد أي مفهوم سياسي للسلطة بالمعنى المعاصر في الحضارات الشرقية القديمة وهذا لا يعتبر انتقاصا من قيمة هذه الحضارات لكنها تمثل مرحلة تاريخية من مراحل تطور الفكر السياسي، فحتى الحضارة اليونانية لم تصل مباشرة إلى ذروة التنظير السياسي إلا بعد مرورها بالمرحلة والميثولوجية، التي كان فيها تنظيم الدولة (دولة المدينة) خاضع للحكم الديني، إما باستمداد القوانين من الأساطير الدينية، أو عن طريق تأليه الحكام، لكن لو تحدثنا عن السلطة من حيث الممارسة السياسية بغض النظر عن مصادرها فإننا نجد أن الحضارات الشرقية القديمة خاصة في مصر والصين كانت السباقة في تنظيم السلطة من الناحية العملية رغم ما يتخلل ذلك من أفكار دينية بعيدة عن علم السياسة.

قائمة المراجع:

1. ابن منظور، لسان العرب مج7، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دس.
2. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر خليل أحمد خليل، إشراف: أحمد عويدات، منشورات عويدات، لبنان، ط1 2001.
3. ت. ج. جمبز، الحياة أيام الفراعنة، ت احمد زهير أمين، ومحمد ماهر طه، الهيئة المصرية للكتب، مصر، دط، 1997.
4. ثروة بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة العربية، مصر، 1986.
5. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، لبنان، ط1، 1986.
6. جون كور، الفكر الشرقي القديم، ت كامل يوسف حسن، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، 1996.
7. حربي عباس عطيتو محمد، اتجاهات التفكير الفلسفي في حضارات الشرق القديم، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2014.
8. حسن شحاتة سعفان، كونفوشيوس، مكتبة النهضة العربية، مصر، ط1، دس، ص 216.
9. عامر حسن فياض، علي عباس مراد، موسوعة الفكر السياسي، ج1، الفكر السياسي القديم، دار الجنان، عمان، ط1، 2015,
10. عبد الحميد سليم، الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماوتسيتونج، الهيئة المصرية العامة للنشر.
11. عبد المنعم ألحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، ط1.
12. مصطفى النشار، المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية، دار قباء للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1997.
13. مصطفى حسن النشار، مدخل إلى الفلسفة السياسية والاجتماعية، دار المسيرة للنشر، الأردن، ط1، 2012